المشاركة السياسية: إشكالات عامة وقضايا نظرية

حمدي عبد الرحمن حسن(*)

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى إثارة بعض الإشكالات النظرية المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية، كما أنها تطرح أهم القضايا العامة وما لحق بها من تطورات بعد ما شهده حقل النظم السياسية المقارنة من تحولات معرفية كبيرة. ولعل من أبرز تلك القضايا مسألة تعريف المفهوم واتجاهات استخدامه ومحاولة تخليصه من إطاره المعرفي المرتبط بالسياق الليبرالي الغربي، وهو ما يجعله أكثر ملاءمة لدراسة جميع السياقات النظمية في مختلف الثقافات والمناطق. وتناقش الدراسة أيضاً أبرز أنشطة المشاركة السياسية من خلال إثارة أنماطها العامة وما لحق بها من تطور؛ حيث إنها باتت تشمل أنماطاً وأشكالاً غير تقليدية، لم يشملها التصنيف الكلاسيكي السائد في أدبيات دراسة السياسة المقارنة. وإذا كانت الدراسة تهتم بتفسير سلوك المواطنين وأنشطتهم السياسية فإنها تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية المعاصرة وتأثيراتها السياسية؛ حيث تناقش جدلية العلاقة بين المشاركة السياسية والإنترنت. وأخيراً تطرح الدراسة قضية الحق في التنمية وأبرز المتطلبات اللازمة لتحقيق المشاركة والعوائق التي تعترض طريقها.

المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، الاقتدار السياسي، الديموقراطية الافتراضية، رأس المال الاجتماعي، المواطنة، التعبئة، التنمية المستدامة.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.

المقدمة:

يمكن القول إن أدبيات علم السياسة شهدت خلال السنوات الماضية تطوراً كمياً ملحوظاً في دراسات المشاركة السياسية؛ إذ يصعب أن نجد دراسة علمية في مجلة سياسية معاصرة لا تهتم بالحديث عن أحد أبعاد المشاركة السياسية، مثل التصويت في الانتخابات والنشاط الحزبي وجماعات المصلحة والتظاهرات الطلابية، والأعمال الاحتجاجية، وهلمّ جرّا. (Salisbury,1975:337; Zukin,2006)

وقد سعت جميع المجتمعات إلى الاهتمام بقضايا المشاركة الجماهيرية في الحياة العامة باعتبارها الأساس الصحيح لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل. فالديمقراطيات الغربية لا يزال يحدوها الأمل بتحقيق المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والمدنية بشكل يساعد في عملية صياغة القيم الديمقراطية وترسيخها في المجتمع.

وعلى صعيد آخر باتت دول الجنوب – تحت ضغوط الداخل المطالبة بالإصلاح والتغيير وتأثير الخارج المطالب بعولمة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان – تنظر إلى المشاركة السياسية، ولو من الناحية الإجرائية باعتبارها أداة مهمة لإضفاء نوع من الشرعية على مؤسسات السلطة والحكم فيها.

وعليه، فقد حافظ مفهوم المشاركة السياسية – بعكس غيره من المفاهيم القديمة – على مكانته المحورية بين مفردات علم السياسة في تقاليده المعاصرة. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه، والحالة هذه، هو: ما الأسباب التي تقف وراء شعبية هذا المفهوم وانتشاره قياساً على غيره من المفاهيم الأخرى كالعدالة والفضيلة؟ ولماذا لا توجد دراسات مقارنة عن قيمة العدالة كتلك الدراسات التي قام بها "الموند" و "فيربا" عن المشاركة السياسية عام 1963؟ (Almond and Verba, 1963: 79)

وتحاول هذه الدراسة إثارة بعض الإشكالات النظرية المرتبطة بدراسة المشاركة السياسية، كما أنها تطرح أهم القضايا العامة وما لحق بها من تطورات بعد ما شهده حقل النظم السياسية المقارنة من تحولات معرفية كبيرة. ولعل من أبرز القضايا والإشكالات التي تطرحها الدراسة مسألة تعريف المفهوم من خلال اتجاهات استخدامه ومحاولة تخليصه من إطاره المعرفي المنحاز والمرتبط بالسياق الليبرالي الغربي، وهو ما يجعله أكثر ملاءمة لدراسة جميع السياقات النظمية في مختلف الثقافات والمناطق، وهذا هو موضوع المحور الأول هنا.

أما المحور الثاني فإنه يناقش بالتحليل أبرز أنشطة المشاركة السياسية من خلال إثارة أنماطها العامة وما لحق بها من تطور؛ حيث إنها باتت تشمل أنماطاً وأشكالاً غير تقليدية، لم يشملها التصنيف الكلاسيكي السائد في أدبيات دراسة المشاركة السياسية، وعليه تُوسع في إطار تحديد الأنشطة التي تدخل ضمن الأنماط غير التقليدية للمشاركة. ويتعامل المحور الثالث من الدراسة مع التساؤل الخاص بتفسير سلوك المشاركة السياسية لدى المواطنين وما يدفع بأحد المواطنين إلى المشاركة النشطة، في حين يقنع البعض الآخر بسلوك المتفرج أو الاكتفاء بوضعية اللامبالاة.

ونظراً لأهمية التطورات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية المعاصرة وتأثيراتها السياسية ولاسيما ما أطلق عليه الديموقراطية الإلكترونية فقد خصص المحور الرابع من هذه الدراسة لمناقشة المشاركة السياسية في عصر الإنترنت. وأخيراً فإن المحور الخامس يتعرض لجدلية العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية المستدامة؛ حيث يطرح قضية الحق في التنمية وأبرز المتطلبات اللازمة لتحقيق المشاركة والعوائق التي تعترض طريقها.

أولاً – مفهوم المشاركة السياسية واتجاهات تعريفه:

يمكن القول إن المشاركة السياسية ليست اكتشافاً جديداً في علم السياسة وإنما هي قديمة قدم مفهوم السياسة نفسه. فقد عُبّر عنها دوماً بالقيام بدور أو المساهمة في أحد أوجه النشاط العام. وعليه، فقد ارتبط المعنى اللغوي للمفهوم بتأسيس المجتمع السياسي ووجود مجال معين للعمل العام. ولذلك فقد استبعدت المواقف المعبرة عن العنف والمصالح والأهواء الشخصية من دائرة المشاركة، وهو ما عبر عنه الفقه السياسي التقليدي بمصطلحات من قبيل الفوضى والاستبداد وحالات الطبيعة الأولى (Scaff, 1975: 449).

على أن إشكالية فهم المشاركة السياسية استمرت باعتبارها أحد التحديات الكبرى في النظرية السياسية الحديثة، وهو ما يتضح من اختلاف الفقه في تحديد ما يدخل في إطار المشاركة السياسية. ففي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي كان محور دراسات المشاركة يتمثل في التصويت في الانتخابات بشكل أساسي، بيد أنه بعد ذلك انتقل إلى دائرة أوسع من التصويت مثل الترشيح للمنصب العام والمشاركة في الحملات الانتخابية، والتبرع بالجهد والمال. وفي مرحلة لاحقة أضيفت المظاهر غير التقليدية للمشاركة السياسية مثل أعمال الاحتجاج والعنف والمظاهرات السياسية.

وقد نادى كثير من الكتّاب بتوسيع دائرة المشاركة السياسية وعدم اقتصارها على الظاهرة الانتخابية. إننا لا يمكن أن نتجاهل اليوم أهمية الأعمال الاحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة، وكذلك المظاهر السياسية المرتبطة باستخدام الإنترنت في مجال المشاركة السياسية. على أنّ هذا التوجه نفسه محفوف بالمخاطر من الناحية العلمية، إذ تصبح دراسة المشاركة السياسية في هذه الحالة تشمل أي شيء وكل شيء (Van Deth, 2001:11-12).

اتجاهات التعريف بمفهوم المشاركة السياسية واستخداماتها:

تتباين الاتجاهات النظرية تبايناً واضحاً في تعريف المشاركة السياسية؛ إذ إن هناك من يحدد دائرة المفهوم ليقصرها فقط على: "الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الأفراد في المجتمع بهدف المشاركة في اختيار الحكام أو التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على صياغة السياسة العامة". أو أنها – كما يقول فيربا وناي – تشمل: " الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون وتهدف بدرجة أو بأخرى إلى التأثير على اختيار المسؤولين الحكوميين و/ أو الأنشطة التي يقومون بها" (Verba and Nie, 1972:.2).

ولا شك أن هذه الرؤية الضيقة للمشاركة لا تأخذ بالأنشطة الرمزية والأدوات الاحتفالية وكذلك أعمال العنف والاحتجاج السياسي، وهو ما دفع بعض الكتّاب إلى الأخذ بالمعنى الواسع للمشاركة السياسية؛ بحيث تشمل جميع الأنشطة الفردية أو الجماعية التي تهدف إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع. ولعل أبرز مثال على هذا المعنى الواسع للمشاركة ما أورده صمويل هنتنجتون بقوله:

"المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" (Huntington and Nelson, 1976:3-4).

وأياً كان الأمر يمكن التمييز بين اتجاهات أربعة في تعريف المشاركة السياسية على النحو التالي: (Teorell, 2006: 788-791).

1 – المشاركة كمحاولات للتأثير:

إنّ الفهم الخاص الذي قدمه كل من فيربا وناي للمشاركة باعتبارها محاولات يقوم بها المواطنون بغرض التأثير على اختيار الموظفين الحكوميين أنفسهم أو التأثير

على سياساتهم واختياراتهم العامة كان محور الدراسات الإمبريقية واسعة النطاق التي أجريت في الولايات المتحدة وأوروبا ابتداء من سبعينيات القرن الماضي.

ولعل أهم ما يميز هذا النموذج للمشاركة السياسية، عن الفهم النخبوي الأكثر محدودية والذي يقصر المشاركة على مجرد التصويت في أثناء الانتخابات – أنه يضيف محاولات تأثير المواطنين العاديين على السياسات الحكومية المتبعة. وعليه، فإنه يتم النظر إلى المشاركة في هذا الاتجاه باعتبارها أداة يحاول المواطنون من خلالها جعل النظام السياسي أكثر استجابة لإرادتهم.

ويلاحظ أنّ الأدبيات الكلاسيكية المرتكزة على أعمال داهل Dahl 1956 ودونز Downs 1957 حصرت جلّ اهتمامها في دراسة المشاركة السياسية على قضايا التنافس الحزبي والحملات الانتخابية في أثناء الانتخابات العامة. (Teorell, 2006: 789). وهنا يتضح بجلاء الإسهام الحقيقي الذي قدمه كل من فيربا وناي من حيث إضافة أنشطة أخرى يقوم بها المواطن العادي، وتمثل عنصراً أساسياً لقياس مدى استجابة النظام السياسي، ولا شك أنّ هذه الأنشطة تتجاوز مجرد التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية.

ومع ذلك فقد ظل هذا الاتجاه الفكري قريباً من الفهم النخبوي للمشاركة حينما جعلها تتمّ بشكل غير مباشر إذا كانت موجهة للتأثير على مخرجات النظام السياسي.

2 – المشاركة باعتبارها انخراطاً في صنع القرار:

إذا أخذنا مفهوم المشاركة في سياقه الديمقراطي الأصيل وجدنا أنه يعني انخراط الفرد بشكل مباشر في عملية صنع القرار. ولعل هذا الفهم يبرر ما يطلق عليه اسم نموذج ديمقراطية المشاركة: Participation Model of Democracy.

وعليه، فإن أنصار هذا الاتجاه يميلون إلى تعريف المشاركة باعتبارها انخراطاً مباشراً للأفراد المعنيين في عملية صنع القرار. يعني ذلك أن سلطة هؤلاء لم تُفوّض لأحد وإنما يقومون بممارستها بأنفسهم. إننا أمام ظاهرة الحكم الذاتي وبشكل مباشر من قبل المواطنين. وعادة ما يتمّ ذلك الشكل المباشر للديمقراطية على نطاق محدود، كما هو الحال في أماكن العمل والمحليات؛ الأمر الذي يجعل المواطنين أكثر انخراطاً في حل مشكلاتهم على الصعيد المحلي.

3 – المشاركة باعتبارها نقاشاً سياسياً:

لاشك أن التحدي الأكبر الذي يواجه عملية المشاركة السياسية يتمثل في

التعامل مع تفضيلات المواطنين وتجميعها على شكل اختيار عام جماعي. وعليه، فإن غاية النمط التشاوري للديمقراطية تتمثل في السعي إلى تقويم عملية صياغة تفضيلات الأفراد وتحديد احتياجاتهم (Teorell, 2006: 790).

وعليه، فإن أنصار هذا الاتجاه يركزون – بشكل أساسي – على عملية تشكيل الرأي العام وصياغته. إنهم يهتمون بعملية صنع القرار التي تطرح فرصاً أكبر للأفراد من أجل النقاش والحوار السياسي حتى يسهل التوصل إلى قرار يعبر عن الخيارات العامة.

4 – المشاركة والحق في التنمية:

يميل أنصار هذا الاتجاه – ولا سيما في دول الجنوب – للنظر إلى المشاركة السياسية باعتبارها أحد الأبعاد المحورية لعملية التنمية البشرية. فعندما أقرت الأمم المتحدة "الحق في التنمية" باعتباره من حقوق الإنسان عام 1986 حدد مفهوم التنمية على أنه بمنزلة عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحسين مستوى رفاهية جميع الأفراد بشكل متواصل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وإذا كانت التنمية البشرية تعني تعزيز فرص الناس وقدراتهم الأساسية لكي يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يتزودوا بأكبر قدر من المعرفة، وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق فإن المشاركة، والحالة هذه، تصبح مطلباً ضرورياً ومن دونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة.

واستناداً إلى ما سبق فإن المشاركة السياسية تعني – وفقاً للاتجاه الأول – محاولة التأثير على من يمتلكون سلطة القرار في الحكومة، في حين تعني في الاتجاه الثاني امتلاك سلطة القرار في الحكومة، وهي تعني – وفقاً للاتجاه الثالث – محاولة التوصل إلى قرار يعبر عن الاختيار العام. وأخيراً فإنها – وفقاً للاتجاه الأخير – تعد مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

على أن إشكالات تحديد مفهوم المشاركة تتجاوز مسألة التعريف وتمتد لتشمل الغاية العامة والمقاصد المرتبطة بالمشاركة السياسية وبأنشطتها على المستوى الواقعي. ويستطيع المرء أن يميز بين استخدامات فكرية ثلاثة للمشاركة السياسية بحسب الغاية – منها:

– **الاستخدام الأول** ينظر إلى المشاركة باعتبارها أحد أفعال إضفاء الشرعية

على السلطة الحاكمة؛ إذ إنه حينما يشارك المواطنون في أمور الحكم العامة من خلال التصويت أوغيره من الوسائل فإنهم يعبرون عن رضاهم عن القرارات العامة، ويضفون عليها مسحة من الشرعية؛ وهو ما يجعل النظام الحاكم شرعياً في أعينهم.

ولا يخفى أن استخدام مفهوم الشرعية بمعنى الاتفاق العام في أدبيات علم السياسة المعاصرة يستبطن في دلالته مفهوم ديفيد إيستون عن انتشار التأييد في المجتمع، الذي أضحى هو نفسه محور عدد من الدراسات الإمبريقية. على أن أحد جوانب الجدل المرتبط بهذا الاستخدام تمثل في الارتباط بين المشاركة وتحقيق الاستقرار السياسي.

– **الاستخدام الثاني** هو أداتي " Instrumental " في طبيعته؛ حيث ينظر إلى المشاركة من منظور آخر مختلف، وهو كونها أداة لتحقيق القوة السياسية؛ إذ ينظر إلى القوة باعتبارها لازمة لتعويض الخسائر وتحقيق المنافع للفرد والجماعة. ويعتقد أصحاب هذا الاقتراب أن المنافع والمزايا موزعة بطريقة غير عادلة، أو إن شئت الدقة فقل غيرمتساوية، يعني ذلك أن القوة السياسية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق أو منع إعادة التوزيع في المجتمع. ولعل هذا الفهم للمشاركة يجد تعبيراً له في المطالبة بتوسيع دائرة الاقتراع العام وزيادة مشاركة الأفراد في إدارة أمورهم المحلية، وهكذا.

– **الاستخدام الثالث** ينظر إلى المشاركة باعتبارها أداة لحل الصراعات الاجتماعية، وهو المعنى الأقرب لاستخدامات جان جاك روسو وإلى حد ما جون ستيوارت ميل، فالمواطن الذي يشارك بفعالية يصبح لديه التصور العام نفسه عن ماهية الصالح العام، وهو ما يعني الاتفاق حول طريقة توزيع الموارد في المجتمع. ولا شك أن زيادة المشاركة في المجتمع تفضي إلى تحقيق التوافق العام.

وعلى أية حال، فإن محاولة تخليص مفهوم المشاركة من انحيازاته الفكرية والأيديولوجية التي ارتبطت بنشأته وتطوره، وجعلت منه أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي الليبرالي – تقتضي، بطبيعة الحال، تطويعه بحسب الفهم السائد للسياسة في دول الجنوب. فإذا نظرنا إلى السياسة باعتبارها كل ما يتعلق بتوزيع الأشياء ذات القيمة في المجتمع، فإن المشاركة السياسية تكون إحدى الأدوات المهمة للتأثير على نمط التوزيع القائم أو المطالبة بإعادة توزيع الموارد السياسية والاقتصادية في المجتمع.

ثانياً – أنماط المشاركة السياسية:

لعل اتجاهات أنماط المشاركة السياسية التي أخذت بالمعنى الواسع لها دفعت إلى وجود إشكالية أخرى تتعلق بماهية الأنشطة التي يقوم بها الأفراد، ويمكن أن تندرج تحت مظلة المشاركة السياسية. لقد حاول ميلبراث أن يحدد أنماط انخراط الأفراد في الحياة السياسية ابتداء من الاهتمام السياسي وانتهاء بتولي المنصب العام؛ حيث اعتمد على بناء هرمي ليوضح تدرج أنماط المشاركة السياسية (الشكل 1)

شكل (1): أشكال المشاركة السياسية

Source : Milbrath, L.(1965). *Political oarticipation; How and why do people get involved in politics?* Chicago: Rand McNally: 18.

ويميز كل من فيربا وناي بين أربعة أنماط رئيسة للمشاركة السياسية هي: التصويت، ونشاط الحملات الانتخابية والسياسية، والنشاط الجمعي، والاتصالات ذات الطابع الخاص. وربما تكون هذه الأنشطة بدهية باستثناء النمطين الأخيرين؛ فالأنشطة الجمعية تشمل الاتصال بالمسؤولين المحليين بخصوص قضايا اجتماعية، أما الاتصالات ذات الطابع الخاص فإنها تشمل الاتصال بالمسؤولين المحليين بخصوص مشكلات محددة للغاية. ولا شك أن هذه الأنماط تختلف وفقاً لعدد من الأبعاد المهمة:

– نمط التأثير الواقع على القادة والمسؤولين.

– نطاق النتائج المتوقعة، هل تؤثر على جميع المواطنين أو عدد قليل منهم فقط؟

– حجم الصراع الذي ينطوي عليه النشاط، حجم المعارضة التي أثيرت، وهل السياسات المعنية تنطوي على إعادة توزيع المنافع والتكاليف؟

– حجم الوقت والجهد اللازم للقيام بالنشاط.

وعلى أية حال، فإن الوقت والمال والجهد العضوي تشكل جميعها تكلفة لازمة للمشاركة السياسية. فعلى سبيل المثال، يتطلب التصويت وقتاً أقل ومالاً أقل وجهداً أقل، كما أنه يعطي في المقابل منفعة أقل. في حين تحتاج المنافسة الانتخابية الكثير من الوقت والمال والمخاطر، وهي تعطي المزيد من الفوائد. وقد توصل كل من فيربا وناي إلى القول: إن الأشكال المختلفة للمشاركة تجتذب الأفراد ذوي الاتجاهات المختلفة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

1 – النزوع النفسي للانخراط في العمل السياسي، ويقاس ذلك بمدى الاهتمام بالشأن العام.

2 – الروح الحزبية، وهي تقاس بمدى قوة الهوية والانتماء الحزبي.

3 – الإحساس بضرورة الإسهام في رفاهية المجتمع.

إن السلوك التصويتي لا يتطلب الكثير من الاستعداد النفسي على عكس المشاركة في الحملات الانتخابية التي تتطلب إلى جوار ذلك وجود روح الحزبية والإحساس بضرورة الإسهام في الشأنين المحلي والعام.

وإذا كانت الأنماط التي ذكرها ميلبراث وفيربا وغيرهما من الرواد في هذا المجال قد ظلت الركيزة التي اعتمدت عليها معظم الدراسات بعد ذلك – فإنها خضعت للنقد نظراً لاستبعادها الأنشطة السياسية غير التقليدية مثل الاحتجاج والعنف السياسي. ففي دراسة عن المشاركة السياسية في بريطانيا عام 1992 ميز باري Parry بين ستة أنماط رئيسة للمشاركة، الأربعة الأولى منها لا تختلف كثيراً عن تصنيف فيربا، بيد أنه أضاف الأنشطة المباشرة والعنف السياسي. (Parry et al., 1992: 16).

على أن أحد الملامح الأساسية للمشاركة السياسية في الوقت الراهن – سواء في المجتمعات الغربية أو النامية – يتمثل في التحول من الأنماط التقليدية الرسمية إلى الأنماط البديلة غير التقليدية، وهو الأمر الذي لم يحظَ باهتمام التحليل السياسي المعاصر. وعليه، فإن الباحثين الذين تهيمن عليهم النظرة التقليدية المحدودة للمشاركة السياسية يعبرون دائماً عن تناقص معدلات المشاركة السياسية وهو ما يعني – من وجهة نظرهم – عزوف الأفراد عن الانخراط في العمل السياسي العام، وعلى النقيض من ذلك يرى الباحثون ذوو الرؤية الأكثر شمولية أن ثمة تحولاً في أنماط المشاركة السياسية. (Kitschelt and Rehm, 2008: 448).

إنه لا يمكن الركون إلى حجم التصويت في الانتخابات – مثلاً – لمعرفة مستوى المشاركة السياسية؛ إذ ثمة قنوات أخرى غير تقليدية للتعبير يلجأ إليها الأفراد، وهي تدخل في صميم النشاط السياسي. وتبدو هذه الصورة واضحة تماماً، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة جملة من الأنشطة السياسية المتمركزة حول الفرد نفسه، وربما يرتبط ذلك بما يمكن أن نسميه استخدام السوق لأغراض سياسية أو ما يطلق عليه الفقه القيم الاستهلاكية السياسية "Political consumptionism". فقد أظهرت الدراسات تزايد استخدام القوة الشرائية للتعبير عن توجهات وتفضيلات سياسية وأيديولوجية معينة. وقد اضطرت كثير من الشركات الكبرى إلى تعديل سياساتها اتساقاً مع تفضيلات المستهلكين (Pattie et al., 2007: 443-468).

ومن الملاحظ أنّ استخدام التكنولوجيا الحديثة ولا سيما الإنترنت يعظم من قدرة الأفراد على العمل السياسي الفاعل من خلال التعبير عن تفضيلاتهم

السياسية بكفاءة عالية. وهنا تؤدي المنظمات غير الحكومية – سواء على الصعيد الدولي أو المحلي – دوراً وسيطاً بين المواطنين الذين يحتاجون إلى تنسيق جهودهم والشركات المستهدفة بالتأثير (Clarke et al., 2007: 233).

وتظهر كثير من الدراسات أن الأفراد الذين ينأون بأنفسهم عن الأشكال الرسمية للمشاركة ينخرطون بنشاط ملحوظ في أنماط أخرى غير رسمية للسلوك السياسي مثل الأعمال المباشرة والاحتجاج السياسي غير القانوني. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك في إطار الدول الديمقراطية الغربية أعمال الاحتجاج الشعبية المناهضة للعولمة، أو التي يقوم بها أنصار البيئة، أو تلك المعارضة للحرب على العراق عام 2003. (Hay, 2007: 26).

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة أن هؤلاء الذين لا ينخرطون في الأشكال التقليدية للسياسة لصالح الأشكال البديلة يعتبرون قرارهم بعدم المشاركة في القنوات الرسمية بمنزلة عمل سياسي بالغ الأهمية. إن عدم المشاركة والحالة هذه يعد في حدّ ذاته نشاطاً سياسياً يستحق الاهتمام.

وأياً كان الأمر فإن الأنماط البديلة للمشاركة السياسية لا يمكن النظر إليها باعتبارها بديلاً أو مكملة للأنماط الرسمية. وفي الوقت نفسه لا يمكن تفسير عدم المشاركة الرسمية باعتباره دليلاً على عدم الاهتمام السياسي أو على نهاية السياسة نفسها. (Hay, 2007: 27)

وثمة اتجاه غالب في أدبيات علم السياسة غير الغربية يرى أنّ التركيز على الأنماط الرسمية والتقليدية للمشاركة السياسية التي تشمل التصويت وعضوية الأحزاب السياسية الفردية والجماعية ما هو إلا انحياز واضح للسياق المعرفي الليبرالي الغربي، وهو ما يلائم واقع المجتمعات النامية التي تعاني ضعفاً في أبنيتها التمثيلية، فضلاً عن وجود قيود قانونية وتنظيمية تحدّ من مشاركة المواطنين الفعّالة في الحياة السياسية.

وعليه، فإنّ الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية تصبح ذات أهمية بالغة في معرفة توجهات المواطنين وأدوارهم في النظام السياسي الحاكم. (الشكل رقم 2).

أشكال فردية	أشكال جماعية
أنشطة سلمية	
تقليدية	
التصويت	عضوية الأحزاب
الحملات الانتخابية	عضوية التنظيمات الاجتماعية والمهنية
الاتصال بالمسؤولين والقادة	المساهمات السياسية
غير تقليدية	
الرشوة أو الواسطة	المظاهرات
التهرب من الضرائب	الاحتجاجات السياسية
المدونات السياسية	المسيرات الشعبية
أنشطة عنيفة:	
الاغتيال السياسي – التفجيرات	التمرد، العنف السياسي، الإرهاب، أعمال العصابات.
تدمير الممتلكات والمنشآت العامة	
الاعتداء على قوات الأمن	

شكل (2): أشكال المشاركة السياسية

ثالثاً – أسباب المشاركة السياسية ودوافعها:

اهتمت معظم الدراسات الإمبريقية في ميدان المشاركة السياسية بمحاولة الإجابة عن التساؤل الآتي وتفسيره: لماذا ينخرط بعض الناس في النشاط السياسي في حين يحجم البعض الآخر عن القيام بمثل هذا النشاط؟ وفي بادئ الأمر كان التركيز على عدد محدد من العوامل المفسّرة للمشاركة السياسية، وكان على رأسها التعليم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أقيمت علاقة ارتباطية بينها وبين المشاركة السياسية. وكان من بين العوامل الأخرى التي درست العمر والجنس والنوع والدين.

ولعل مراجعة الأدبيات تظهر وجود أربع نظريات للتفسير، هي:

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية: إذ لا يخفى أنّ هذه الأوضاع تؤثر بشكل واضح على مشاركة الأفراد في الحياة السياسية. فالأفراد الذين تتوافر لديهم الموارد والوقت اللازم ينخرطون لا محالة في النشاط السياسي، ومن المحتمل أن يكونوا أكثر فعالية ونشاطاً. ويرتبط العمر بشكل إيجابي بالمشاركة؛ حيث يكتسب الأفراد المهارات والمعارف السياسية والموارد المادية كلما تقدم بهم العمر، كما أنّ

الأفراد الأكثر تعليماً وتأهيلاً من حيث مهاراتهم المدنية يكونون أكثر انخراطاً في الحياة السياسية من أقرانهم الأقل تعليماً. ولا يُعزى الاتجاه نحو المشاركة هنا على اعتبار التعليم متطلباً ضرورياً، ولكنه يتحول إلى شعور ذاتي بالثقة في النفس لدى المتعلمين وبمدى قدرتهم على إحداث التغيير. (Brady et al., 1995: 271-94).

واتساقاً مع ذلك فإنّ الأفراد الذكور الذين ينتمون إلى الأغلبية العرقية يكونون أكثر ميلاً إلى المشاركة من النساء والأقليات. ولعلّ هذا الارتباط الإيجابي يُعزى هو الآخر إلى الشعور الذاتي بالثقة والاقتدار السياسي.

1 – نظرية الاختيار الرشيد:

ترى أنّ المواطنين يزنون الأمور بميزان المنفعة والتكلفة قبل اتخاذ قرار المشاركة. فالأفراد لديهم أهداف معينة يسعون إلى تحقيقها بأقل قدر من الموارد المملوكة لديهم. وطبقاً لأحد الكتّاب فإنّ كل مواطن يدخل النشاط السياسي وإحدى عينيه على المكاسب التي سوف يحصل عليها والعين الأخرى على التكاليف التي سوف يتحملها، ثمّ يوازن بينهما وتكون النتيجة بحسب الاختيار الرشيد وما يؤدي إليه. وقد طبقت هذه النظرية – بصفة خاصة – على السلوك التصويتي؛ نظراً لأنّ التصويت مكلف وعوائده محدودة، وهو ما جعل هذا الإطار النظري يتنبأ دائماً بانخفاض معدلات التصويت في الانتخابات، (Green and Shapiro,1994: 7-8).

ويميل الأفراد طبقاً لهذه النظرية إلى الاستفادة من تصويت الآخرين دون أن يشاركوا بأنفسهم.

2 – نظرية التعبئة:

إذ يرى أنصار هذه النظرية أنّ المشاركة السياسية تصبح غير مكتملة دون تعبئة الجماهير للحياة العامة. وعليه نجد أنّ الأفراد الذين اتصل بهم من قبل الأحزاب السياسية أو المسؤولين الحكوميين يكونون أكثر مشاركة في الحملات الانتخابية أو التبرع بالوقت والمال لصالح مرشح حزب سياسي معين، كما أن جماعات المصالح والحركات الاجتماعية تقوم بدور مهم في تعبئة المواطنين وجعلهم أكثر ميلاً للمشاركة السياسية (Rosenstone et al., 1993: 3-5).

3 – نظرية التطوع المدني:

وهي في حقيقة أمرها تجمع بين نماذج الاختيار الرشيد والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعبئة لتشير إلى أن الوقت والمال والمهارات المدنية وتجنيد الناس هي في حقيقتها الأسس والركائز التي تبنى عليها المشاركة السياسية. يقول فيربا: "إن تفسير النشاط السياسي اعتماداً على مفهوم الموارد يعزز من نموذج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرحه تفسيراً للطريقة التي يعمل بها هذا النموذج. فالموارد تفسر لنا لماذا يصبح الأفراد ذوو التعليم العالي أو الدخل المرتفع أو المهنة المرموقة أكثر نشاطاً" (Verba et al., 1972: 282)".

4 – نظرية التطوع المدني:

وهي تعزز مقولات الاختيار الرشيد بتسليطها الضوء على "الموارد اللازمة لتحمل تكاليف مختلف أنواع الأنشطة وكذلك الطريقة التي يمكن من خلالها لموارد معينة أن تصبح حافزاً أو معوقاً للقدرة على المشاركة في الحياة السياسية.. (Verba et al.,1972: 285).

وعلى الرغم من أهمية النظريات السابقة في وضع إطار تفسيري للمشاركة السياسية فإننا نميل إلى تقسيم أسباب المشاركة إلى نمطين رئيسين، هما: الموارد والحوافز، وذلك على النحو التالي:

الموارد: وهي تأتي على شكل أنماط ثلاثة، مادية وإنسانية واجتماعية. فالموارد المادية تشمل جميع القيم المادية المتاحة للفرد؛ إذ لا يخفى أنّ عوامل مثل الدخل والثروة والملكية الخاصة تعدّ ذات تأثير معتبر في هذا السياق. كما أن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات جعل امتلاك أجهزة الهاتف بأنواعها الثابتة والمتحركة، والراديو والتلفاز والفاكس والكمبيوتر المحمول وكذلك الإنترنت – ذات تأثير مهم في تفسير مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

أما مفهوم رأس المال الإنساني Human Capital فإنه ظهر أساساً في علم الاقتصاد، وهو يشير إلى المهارات والقدرات الإنسانية وأهميتها في تحديد مجال حركة الأفراد. وعليه فإن دراسة المشاركة السياسية تظهر أهمية محددات معينة، من مثل مستوى التعليم والمعرفة العامة والمهارات. إذ يمكن القول: إن المعرفة السياسية تمثل في النظرية السياسية الديمقراطية ما تمثله النقود في النظرية

الاقتصادية. ويطلق البعض على هذه المعرفة بحق اسم "عملة المواطنة". ويلاحظ أنّ مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital الـذي روج له في علم السياسـة – بصفة أساسية من خلال أعمال Putnam – بحاجة إلى قدر من التوضيح. فالمفهوم يشير إلى مجموعة من العناصر المختلفة التي يجمع بينها أمران: فهي تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية، كما أنها تعمل على تفسير أنشطة الأفراد داخل هذه الأبنية. إنها شبكات اجتماعية؛ فهي تمثل موارد اجتماعية وليست موارد اقتصادية أو قدرات معرفية، إنها تنبع من العلاقة بين الأفراد وتسهم في تسهيل انخراطهم في المشاركة السياسية. ولا شك أن ارتباط الأفراد بالعديد من هذه الشبكات الرسمية وغير الرسمية يسهل من حصوله على المعلومات وعلى إمكانية تعبئته من أجل المشاركة السياسية.

الحوافز العامة والخاصة: إنّ أحد متطلبات المشاركة السياسية تتمثل في وجود الرغبة في المشاركة أصلاً، فالأفراد لا بد لهم أن يكونوا راغبين وقادرين في الوقت نفسه على ممارسة النشاط العام.

ثمة من يقول إن الأفراد لا يشاركون في الأنشطة الموجهة للصالح العام؛ نظراً لأن هذه الحوافز العامة يقوم بها أفراد آخرون، ومن ثمّ يستطيع الممتنعون المشاركة في جني الثمار. وعوضاً عن ذلك فإن المشاركة السياسية يمكن تفسيرها من خلال الدوافع الخاصة التي تجعل الأفراد يميلون إلى المشاركة في الأنشطة السياسية التي تعود عليهم بالمنافع الخاصة.

ومن أمثلة الحوافز الخاصة ما يطلق عليه البعض اسم الحوافز التعبيرية Expressive Incentives، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال ميل الأفراد إلى المشاركة في الأنشطة الخاصة بالتعبير عن الهوية وإظهار الدعم والتأييد. كما أن هناك الحوافز المتعلقة بالقيم والمعايير الاجتماعية مثل الإحساس بالواجب والمسؤولين تجاه المجتمع ككل.

واستناداً إلى ما سبق فإن الافتراضين الأساسيين اللذين يفسران لماذا يشارك الأفراد في السياسة هما: أولاً لأن لديهم الموارد، وثانياً لأنهم يمتلكون الحوافز للقيام بذلك.

رابعاً – الإنترنت والديموقراطية الافتراضية:

يرى بعض الدارسين أن الثورة الحادثة في مجال الإنترنت و غيره من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد تؤدي إلى خلق فضاءات جديدة في مجال المشاركة السياسية، وهو ما يعني تمكين جماعات جديدة من الانخراط في العمل والنشاط السياسي (Schwartz, 1996)؛ أي أن المحصلة العامة تكون بمنزلة توسيع دائرة المشاركة السياسية في المجتمع. (Albrecht,2006:62-82).

ومع ذلك فإن هذا التوسع المترتب على استخدام الإنترنت قد لا يؤثر على إعادة توزيع هيكل السلطة السائد في المجتمع؛ إذ إن الأفراد والتنظيمات صاحبة القوة تمتلك أدوات الثورة التكنولوجية كذلك. وقد أثبتت دراسة دايفز التي أجراها عام 1999 هذا الرأي، حيث أجرى استبانة واسعة حول استخدام الإنترنت في الحملات الانتخابية وأنشطة جماعات المصالح والاتصال بالمسؤولين الحكوميين. (Davis, 1999:20; Tolbert and McNeal 2003: 175-180).

وعلى أية حال فإن الولوج إلى الإنترنت قد يؤدي إلى تعبئة بعض المواطنين سياسياً؛ مما يؤدي إلى انخراطهم في مجالات سياسية معينة مثل دعوة الشباب والمدونين في مصر إلى الإضراب العام في 6 إبريل 2008 كعمل احتجاجي ضد السياسات الحكومية المتبعة. بيد أنه في الوقت نفسه يمكن للنخب السياسية المهيمنة أن تستخدم هي الأخرى الإنترنت من منظور استراتيجي يهدف إلى دعم خياراتها وتأييدها ومواقفها السياسية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أهمية النظر إلى جدلية العلاقة بين الإنترنت والمشاركة السياسية باعتبارهما من المفاهيم المركبة التي تنطوي على أبعاد متعددة ومتداخلة. فالإنترنت يعد مجالاً عاماً للاتصال؛ حيث يشمل العديد من التطبيقات والأنشطة التي قد تتقاطع مع وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والاتصالات الهاتفية. وفي الوقت ذاته تشتمل المشاركة على مجموعة متنوعة من المنظمات الوسيطة (مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح)، والأنشطة السياسية (مثل التصويت والحملات السياسية والاتصال بالمسؤولين)، وكذلك الأهداف التي يقع عليها التأثير السياسي مثل النواب المنتخبين والمسؤولين على الصعيدين المحلي والوطني.

واستناداً إلى ذلك كله يمكن القول إن عملية تقويم العلاقة بين التكنولوجيا والمشاركة تتطلب برنامجاً بحثياً واسع النطاق بهدف التحقق من العلاقة السببية

وإقامة توازن دقيق بين الآثار الايجابية والسلبية للتكنولوجيا، وذلك في سياقات مختلفة. (Mossberger et al., 2008: 67). وعلى سبيل المثال، تشير بعض الدراسات الرائدة في مجال المشاركة السياسية إلى أن أهم الأسباب لعزوف الأفراد عن العمل السياسي، تتمثل في ثلاثة أسباب رئيسة، هي: عدم وجود الدافع، وافتقاد القدرة والموارد اللازمة، وعدم وجود فرص حقيقية.

ولا شك أن الدراسات الإمبريقية على هذه الجوانب الخاصة بعملية المشاركة تظهر مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة عليها، وذلك على النحو التالي:

الدوافع: إذ لا يبدو أن تأثير الإنترنت في مجال الاتصال والمعلومات يكون له قيمة كبيرة في مجال تغيير الدوافع الفردية، حيث إن هذه الدوافع تتحدد بشكل كبير من خلال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تفسر طبيعة المشاركة السياسية في المجتمع. (Bimber, 2001: 53-67). ومع ذلك فقد خلصت إحدى الدراسات الحديثة إلى القول: إن قراءة الأخبار الإلكترونية تسهم في بناء الاهتمام والمعرفة السياسية لدى المواطنين، وهو ما يمثل حافزاً مهماً لزيادة المشاركة السياسية. (Mossberger et.al., 2008: 67-8).

القدرة: من المعلوم أن الإنترنت قد يساعد الأفراد على المشاركة بطرق مختلقة ومتعددة؛ فقد وفرت الوسائل الإلكترونية مجالاً مهماً للتأثير السياسي. بيد أن السؤال يظل هو من يقف وراء هذه الوسائل؟ هل هم الأفراد أنفسهم الذين استخدموا الوسائل التقليدية من قبل؟. على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى مساهمة الإنترنت في إكساب الأفراد مهارات المشاركة المدنية والسياسية. ويبدو أن المنتديات والمواقع الحوارية على الإنترنت تسهم بشكل فاعل في تنمية مثل هذه المهارات لدى المواطنين. كما أن الإنترنت يساعد على تسهيل العمل الجماعي بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

الفرص: يبدو أن ما يطرحه الإنترنت من فرص جديدة للمشاركة يظل غير واضح. فإذا كانت أشكال الاحتجاج أو التأييد من خلال الإنترنت قد خلقت فرصاً جديدة فإن فرص المشاركة التي تدعمها الحكومة ظلت محدودة. فمواقع الحكومات الإلكترونية تصمم على أساس تقديم معلومات أو خدمات، وهو ما يعني النظر إلى المواطنين باعتبارهم زبائن و ليسوا مشاركين في القرار الحكومي.

وتؤكد معظم الدراسات، على اختلاف توجهاتها، أن الإنترنت قد وفر طرائق ومسالك جديدة ومتعددة للمشاركة السياسية؛ إذ يمكن للمواطنين استخدام: البريد الإلكتروني (Emails-)، المدونات (Blogs)، جماعات النقاش (discussion group)، الدردشة الإلكترونية (Chat)، الرسائل الإلكترونية السريعة (instant messages)، وما إلى ذلك من خدمات الكترونية مباشرة تمكن الأفراد و الجماعات من الاتصال بعضهم ببعض ولا سيما من يحملون الأفكار والمعتقدات السياسية نفسها. وعليه، يستطيع هؤلاء تبادل الآراء وإسماع أصواتهم للآخرين. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أهمية المدونات الإلكترونية التي يقوم بها أفراد عاديون في المجتمع، وكيف أنها أضحت أحد المصادر المؤثرة للحصول على المعلومات والتعليق على الأحداث السياسية. ولا شك أن هذه الظاهرة أحدثت تحولاً كبيراً في دول الجنوب بسبب طبيعة النظم السياسية السائدة، وهو ما انعكس على رد الفعل الحكومي الصارم في هذه الدول ضد المدونين، بل النظر إليهم باعتبارهم – في كثير من الأحيان – مصدر تهديد للأمن القومي!.

وتتجه كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة في المجتمع إلى استخدام الإنترنت والتعويل عليه في الترويج لمبادئها وتجنيد مساندين لأنشطتها من خلال مواقعها الإلكترونية على الشبكة الدولية، وكذلك عن طريق إعداد قوائم بريدية إلكترونية تمكن من الاتصال المباشر مع الجماهير المستهدفة. وقد استطاع "هاورد دين" أحد مرشحي الرئاسة الأمريكية عام 2004 أن ينافس بجدية من أجل الفوز بترشيح حزبه بوساطة الإنترنت؛ إذ تمكن أنصاره من خلال مدوناتهم الإلكترونية حشد التأييد الجماهيري وجمع التبرعات بشكل ملحوظ، ومقارنة بباقي المرشحين في الانتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطي (Hindman, 2008: 20). وربما اتضح دور الإنترنت بجلاء أكثر في الانتخابات الرئاسية لعام 2008 حيث تمكن باراك أوباما من حشد التأييد الشعبي ولا سيما بين شرائح الشباب وصغار السن في المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى جمع التمويل اللازم لإدارة الحملة الانتخابية، عن طريق بعض المواقع الإلكترونية مثل "يوتيوب" You tube و"الفيس بوك" Face book و"ماي سبيس My Space" (Brack, and Noble, 2001).

وانطلاقاً من مفاهيم الحكومة الإلكترونية تميل كثير من الحكومات الوطنية والمحلية إلى تقديم خدمات متعددة لمواطنيها على الإنترنت. و تراوح هذه الخدمات

بين أمور استهلاكية و تنظيمية مثل تقديم الطلبات الرسمية ودفع المستحقات المالية من خلال المواقع الحكومية على الشبكة الدولية والخدمات الأخرى التي من شأنها تشجيع المشاركة السياسية مثل إذاعة الاجتماعات الحكومية على الإنترنت. ويمكن في هذا السياق أيضاً الإشارة إلى التصويت الإلكتروني باعتباره أحد العوامل المؤثرة على المشاركة الجماهيرية.

وتذهب كارين موسبرجر Karen Mossberger وآخرون إلى القول: إن ثمة عوامل ثلاثة تفسر العلاقة الإيجابية بين الإنترنت والمشاركة السياسية: (Mossberger et al., 2008:87-88).

– يرتبط **التفسير الأول** بنظرية ديموقراطية الحوار والتشاور التي ترى أن وسائل الإعلام لا تمتلك تأثيراً مباشراً على الأنشطة السياسية للأفراد. فهذه الوسائل من خلال طرحها لموضوعات وقضايا عامة تدفع في اتجاه إثارة الحوار الاجتماعي الذي يعد هو نفسه ميكانزما مهماً من ميكانزمات التأثير السياسي. وعليه، فإن هذه النظرية ترى أن الإنترنت يساعد على دفع المشاركة السياسية للمواطنين قدماً من خلال إتاحة الفرصة أمامهم للحوار والنقاش عبر آليات الفضاء الإلكتروني.

– أما **التفسير الثاني** فإنه يرتبط بنظرية التعبئة. فمن المعلوم أن جهود الأحزاب والتنظيمات السياسية قد ضعفت في تعبئة الجماهير خلفها، وهو ما يؤكده انخفاض معدلات التصويت في الديموقراطيات الليبرالية. وقد يعزى ذلك إلى تكلفة الوسائل التقليدية في التعبئة مثل استخدام البريد العادي والهواتف وأجهزة الفاكس وحتى الزيارات المباشرة. أما اليوم فقد وجدت هذه التنظيمات طرقاً جديدة للوصول إلى الجماهير بطريقة أسرع وأقل تكلفة مثل البريد الإلكتروني والمواقع والمدونات على الشبكة الدولية.

– ويركز **التفسير الثالث** على قضية تكلفة الحصول على المعلومات؛ إذ تذهب بعض النظريات إلى القول: إن المواطنين يحتاجون إلى معلومات أكثر من تلك التي يحصلون عليها؛ نظراً لوجود تكلفة عالية (المال والوقت). ونظراً لأن الإنترنت يوفر المعلومات بسرعة عالية وسهولة غير مسبوقة ومن مصادر لا تحصى فإن من المتوقع أن يشجع ذلك العمل السياسي، حيث تقل عملية بناء الاهتمام والمعرفة السياسية للمواطنين. (Murdock and Golding, 1989:182).

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن بعض المنتقدين لا يزالون يرون أن الإنترنت لا يقوى وحده على تغيير حقائق الواقع الاجتماعي و السياسي للأفراد داخل مجتمعاتهم؛ إذ يشير بعض هؤلاء إلى أن الإفراط في استخدام خدمات الإنترنت قد يفوق الحد المتصور، و لننظر مثلاً إلى عشرات الملايين من الرسائل الإلكترونية التي يتلقاها الكونجرس الأمريكي كل عام، على أن منتقدين يشيرون إلى هيمنة بعض المؤسسات الكبرى مثل ميكروسوفت وجوجل والياهو وتايم وارنر.

خامساً – المشاركة السياسية والتنمية المستدامة(المتطلبات والعوائق):

في الرابع من ديسمبر 1986 أقرت الأمم المتحدة الإعلان الخاص بالحق في التنمية؛ حيث تشير المادة 1 إلى أن: "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً" (Bedjaoui,1991:1177).

كما أن الإنسان – وفقاً للمادة الثانية من هذا الإعلان – هو: "الموضوع الرئيس للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه". وتشير المادة الثامنة إلى ضرورة اتخاذ الدول على الصعيد الوطني: "جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية، ويجب أن تضمن، من جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

على أن الفقرة الثانية من هذه المادة توضح بجلاء أنه "ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً مهماً في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان". وقد ناقش المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام 1993 بشكل مستفيض الحق في التنمية، وهو ما انتهى إلى تبني إعلان فيينا وبرنامج العمل الخاص به حيث اعتُرف بأن كلاً من الديموقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية – هي كل لا يتجزأ، وينبغي التعاون من أجل تحقيقه سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

وتسعى الاتجاهات الحقوقية في دراسة التنمية المستدامة إلى تأكيد مسألة تمكين الأفراد من خلال إعطائهم القوة والموارد اللازمة لتغيير حياتهم وتحسين أحوال مجتمعاتهم والمشاركة في تحديد معالم مستقبلهم. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توسيع دائرة المشاركة الشعبية لتشمل جميع الفئات والشرائح ولاسيما الأقليات والنساء وجمعيات المجتمع المدني وما إلى ذلك. وهذه المشاركة لابد أن تكون نشطة وحرة وفاعلة وليست مجرد أنشطة احتفالية أو رمزية.

ولا شك أن الربط السابق بين حقوق الإنسان والتنمية قد أعطى الأخيرة بعداً إنسانياً نبيلاً بعد أن أضحت الغاية هي حياة فضلى لكل الناس. كما أضحت التنمية عملية شاملة تضم مختلف الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على أن التساؤل الملح هنا يتمثل في دوافع المشاركة السياسية للأفراد في المجتمعات النامية. فهل ينشط هؤلاء سياسياً من خلال الانخراط في الأعمال السياسية مثل حضور الاجتماعات أو التصويت أو عضوية التنظيمات السياسة أو حتى القيام بأعمال الاحتجاج والعنف السياسي للتأييد أو المطالبة بمشروعات أو برامج تهدف إلى تحسين أحوالهم الاقتصادية؟! لقد أثبتت بعض الدراسات الإمبريقية أن هؤلاء الأفراد عادة ما يقعون تحت تأثير انتماءاتهم الإقليمية والثقافية والدينية، وربما انسياقاً وراء القادة السياسيين الذين يدينون لهم بالولاء. يعني ذلك أن على الدول النامية مسؤوليات جسام في التوسع في خطط التنمية المستدامة وبرمجها التي تعبر عن اهتمامات المواطنين وتطلعاتهم. فالأفراد هم الهدف والغاية وهم الأداة الفعالة في أي عملية تنموية حقيقية. بيد أنه في الوقت نفسه يظل على الأفراد مسؤولية تحمل عبء المشاركة في جهود التنمية. فالديموقراطية والمشاركة لا تفرض من أعلى بقرار فوقي وإنما هي عملية كفاحية ممتدة يحصل على ثمارها المواطنون غالباً. أي أنها لم تكن في يوم من الأيام منحة تعطى من الحاكم لشعبه. ولعل ذلك الفهم يؤكد إشكالية الحق والواجب في فهمنا للمشاركة السياسية.

متطلبات المشاركة السياسية وعوائقها:

إن الحديث عن السياق والأطر العامة اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة في أي مجتمع يعني في أحد أوجهه محاولة التخلص من العوائق التي تقف في طريق المشاركة الشعبية في الحياة العامة (Theen,2000:13-18). ويمكن الحديث

عن مجموعة المتطلبات التي يلزم توافرها للحديث عن مشاركة سياسية حقيقية في أي مجتمع وفق ما يأتي:

1 – إطار الدولة الوطنية التي تقوم على أساس من المساواة في المواطنة: وهو ما يفضي إلى إحساس الجميع بقضية الولاء والانتماء. وفي هذه الحالة ينظر إلى المشاركة باعتبارها واجباً تفرضه العضوية في الوطن. ولا شك أن اشتراك الجميع في العقد الاجتماعي الطوعي بغض الطرف عن انتماءاتهم ومعتقداتهم الدينية والثقافية والإقليمية – يعزز من الإحساس الوطني والشعور بالمسؤولية تجاه كل ما يتعلق بالشأن العام.

2 – الإطار التشريعي والقانوني: إذ لابد من وجود التشريعات والقوانين التي تضمن المشاركة وتحميها، كما أنها تؤكد حرية التعبير والنقاش السياسي. وفي الوقت ذاته يُقرّ بإنشاء جميع المنظمات والأدوات التي تتوسط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مثل الأحزاب وجماعات المصالح وغيرها من التجمعات الشعبية والاجتماعية.

3 – الإطار السياسي: إذ لا بد من توافر إيمان النخبة الحاكمة بأهمية المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار من خلال إتاحة جميع الفرص والسبل اللازمة لتفعيل هذه المشاركة، ومن ذلك حرية الصحافة والإعلام، وهو ما يضمن حرية الوصول إلى المعلومات، وتوفير الحماية القانونية للتعبير عن الرأي دون خوف من المساءلة القانونية.

4 – الإطار المؤسسي: لا يخفى أن أحد أبعاد الديموقراطية بشكل عام والمشاركة السياسية بشكل خاص يتمثل في وجود مؤسسات حرة في المجتمع سواء كانت حكومية أم غير حكومية، وهذه المؤسسات تنهض بأدوار مختلفة لتأهيل الأفراد لممارسة أدوارهم العامة في الحياة السياسية. وكلما ازداد رسوخ هذه المؤسسات ازداد تأثيرها في الحياة العامة (Diamond, 1994:4-17).

5 – الإطار الثقافي: ثمة مجموعة من القيم والمعايير الثقافية الداعمة للمشاركة السياسية، وهي التي تخلق في مجملها ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة المشارك، حيث تؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية (مثل الأسرة والمدرسة والمسجد والأحزاب) دوراً مهماً في غرس هذه القيم لدى الجماهير. وعليه، يصبح إحساس

المواطن بالاقتداء السياسي عالياً، وهو ما يجعله يشارك بنشاط وفعالية في الحياة العامة.

6 – الإطار الاقتصادي والمادي: لعل القول السائد: "إن من لا يملك قوته لا يملك حريته" يحمل الكثير من المصداقية في هذا السياق؛ إذ ينبغي توفير الحاجات الأساسية للمواطنين من مأكل ومشرب وملبس بدرجة تحقق لهم درجة من الإشباع المادي والنفسي، وهو الأمر الذي قد يدفعهم إلى الاستعداد من أجل المشاركة في الحياة العامة. وثمة دراسات إمبريقية تؤكد أن عدم توفير هذه الموارد والحوافز الأساسية يجعل الفرد أكثر ميلاً للعزوف عن المشاركة السياسية.

وعليه، يمكن بمفهوم المخالفة، وانطلاقاً من الخبرة المعاصرة في دول الجنوب – أن نتحدث عن أبرز عوائق المشاركة السياسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوائق التي تعترض مسيرة التحول الديموقراطي في هذه الدول (Huntington and Nelson, 1976: 116):

1 – فشل مشروع الدولة الوطنية: فالدولة في كثير من مناطق الجنوب لا تزال تعاني ضعفاً في أبنيتها ووظائفها حتى إنها باتت أداة للقهر والسيطرة ضد مجتمعاتها. وفي بعض الأحيان فشلت الدولة تماماً في إدارة وظائفها المنوطة بها تجاه مواطنيها، وهو ما تجسده ظاهرة "الدولة الفاشلة" في المجتمع الدولي الراهن. ولعل الأمثلة التي تجسد ذلك على صعيد الخبرتين العربية والإفريقية، الصومال وجزر القمر وغينيا.....

وفي ظل ضعف الدولة أو غيابها يستحيل تحقق المشاركة السياسية الفاعلة؛ حيث تهدر الموارد والإمكانيات الوطنية، وذلك طبقاً لاعتبارات إقليمية أو عرقية أو شخصية؛ وهو ما يؤدي إلى النزوع إلى عدم الاستقرار والولوج في أتون الصراعات والحروب الأهلية (Rotberg,2004)، ولعل أحد المظاهر المرتبطة بفشل الدولة، والحالة هذه، يتمثل في حكم العسكر ودورهم السياسي المباشر في كثير من مجتمعات الجنوب.

2 – العقبات القانونية والدستورية: فالقوانين في كثير من الدول تحد من المشاركة السياسية بطرق مختلفة، فبعض الدول ترفض السماح بوجود أشكال معينة للمشاركة السياسية مثل الانتخابات والأحزاب السياسية، أو إعطاء حق

التصويت لشرائح اجتماعية معينة مثل النساء. ولا يخفى أن إنشاء النقابات والجمعيات المهنية هو تقليد غير معترف به في بعض دول الخليج العربية.

3 – عدم إيمان النخب السياسية بالمشاركة السياسية: كما هو الحال في الخبرة العربية، وقد تأخذ المشاركة طابعاً رمزياً لإضفاء الشرعية على الحاكم. وعادة ما تشخصن السلطة لتركز حول شخص الحاكم الذي يصبح محور النظام السياسي. وعادة ما يخول الدستور رئيس الدولة سلطات واسعة، بل إن بعض الدول العربية قد عدلت من دساتيرها لتجعل من الحاكم رئيساً مدى الحياة.

4 – غياب الشعور بالاقتدار السياسي Political Efficacy: ينظر كثير من مواطني بلدان الجنوب إلى المشاركة السياسية باعتبارها غير ذات قيمة في إحداث التغيير المطلوب، وهو ما يدفعهم إلى العزوف عن المشاركة والإحساس باللامبالاة والاغتراب في مجتمعاتهم. وربما يعزز ذلك الشعور عدم وجود مؤسسات ديموقراطية حقيقية إذ عادة ما تكون المجالس المنتخبة مجرد نوع من" الديكور السياسي"، ولا تمارس أي مهام رقابية حقيقية (Zakaria, 1997:22-43). فهل يعقل مثلاً أن مجلس الشعب المصري لم يستطع ولو مرة واحدة أن يحجب الثقة عن أحد الوزراء؟! كما أن المجالس المحلية المنتخبة لا تستطيع استجواب المسؤولين المحليين.

5 – إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة: ولا شك أن هذا الموضوع يتضح بجلاء في تنامي ظاهرة الإسلام السياسي في المجتمعات الإسلامية؛ حيث يسود الاعتقاد بأن التنظيمات والحركات الإسلامية قد تؤدي إلى خلق وتأسيس نظم دينية لا تقبل بقواعد المشاركة السياسية الجماهيرية، وهو ما يعني أن المحصلة تكون الاستبدال بالنظم الاستبدادية العلمانية نظماً دينية أكثر استبداداً منها (Esposito, 2003; Fuller, 2003). ولعل هذا الهاجس هو الذي يجعل بعض الدول المانحة تتسامح مع الإجراءات القمعية التي تتخذها بعض الأنظمة الحاكمة تجاه حركات الإسلام السياسي. ولا يخفى أن القوانين في كثير من البلدان العربية تمنع وتحظر قيام حزب سياسي على أسس دينية، وفي ظل هذا الوضع المتأزم تتقلص دائرة المشاركة السياسية.

6 – العوائق الثقافية والاجتماعية: إذ تسود المجتمعات النامية أنماط ثقافية واجتماعية معوقة للمشاركة الفعالة في النظام السياسي. فالثقافة السائدة قد تحض على السلبية (والأنانمالية) وانتقاد لغة الحوار وعدم القبول بالآخر. كما أن أزمة

الهوية التي تسود كثيراً من المجتمعات العربية تعد – في حد ذاتها – معوقة للتنمية والمشاركة الفعالة فيها. ويضيف بعض الباحثين أن الأبنية الاجتماعية السائدة التي تعتمد على اعتبارات إرثية غير مكتسبة مثل الأصل العرقي والأسري في تحديد المكانة الاجتماعية تعد هي الأخرى أحد معوقات المشاركة. ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى النظرة الثقافية والاجتماعية للمرأة واعتبارها تحتل مكانة أدنى من الرجل؛ الأمر الذي يحرمها من المشاركة في الأنشطة في المجال العام.

7 – العوائق المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم: إذ يلاحظ أن ثمة مجموعة من الأفكار والرؤى التي يؤمن بها كل من الحاكم والمحكوم في كثير من مجتمعات الجنوب قد تقف حجر عثرة أمام المشاركة السياسية. فكثير من النخب الحاكمة تبرر هيمنتها على السلطة والقيود المفروضة على ممارسة النشاط السياسي بأنها تهدف إلى المحافظة على الوحدة الوطنية والدفاع عن الدولة من الأخطار الخارجية. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك في العالم العربي الاستناد إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية باعتباره أحد الأسباب الرئيسة لتأخر مسيرة الديمقراطية العربية!.

الخاتمة:

يمكن القول: إن قلة الدراسات المتعلقة بالمشاركة السياسية في دول الجنوب ربما تعزى في أحد جوانبها إلى تحيزات فكرية وأساطير أيديولوجية مهيمنة أدت إلى استبعاد أشكال مهمة من دائرة الفعل السياسي. فكما رأينا آنفاً عرفت المشاركة السياسية باعتبارها أنماطاً قانونية للسلوك الذي يستهدف التأثير على مخرجات النظام السياسي. على أن الدراسات النقدية الرافضة لهذا التوجه وسعت من نطاق النشاط السياسي ليشمل جميع الأنماط المحتملة بما في ذلك غير القانوني منها، وهو ما اصطلح الفقه على تسميته الأشكال غير التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فإن تحديد المشاركة السياسية بالأنشطة الطوعية التي يقوم بها المواطنون العاديون يمثل إشكالية كبرى لدول الجنوب؛ نظراً لأن الأفراد في كثير من هذه الدول يساقون كرهاً للمشاركة في العديد من الأنشطة السياسية دون إرادة حقيقية منهم، ولنأخذ على سبيل المثال عضوية بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية أو المشاركة في بعض مظاهر حشد التأييد للسياسات العامة.

وإذا كانت بعض الدول التسلطية أو الأوتوقراطية تسمح بقدر من المناورة السياسية، وهو ما يجعل للأفراد مساحة للحركة السياسية فإن طابع التسييس يغلب على مجمل السياق العام.

ولعل إحدى نقاط الضعف الكبرى التي ارتبطت بدراسة المشاركة السياسية عموماً هي عدم اهتمامها بتعريف ما هو " السياسي" في هذا المصطلح؛ إذ إنها عادة ما ترى أن الأمر في هذه الحالة يقتصر على أي نشاط يرتبط في أحد أبعاده بالدولة أو النظام السياسي. على أن إخراج مفهوم المشاركة من إطاره المعرفي الضيق ليصبح أكثر شمولية وحيادية يقتضي توسيع مفهوم السياسي ليشمل جميع المبادرات العامة التي تهدف إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الأفراد سواء من خلال جهودهم الفردية أو بالاتصال المباشر بالسلطات المعنية. فمن المعروف أن المجتمعات النامية تشهد أوضاعاً حادة من عدم المساواة الاجتماعية وعدم العدالة في توزيع الثروة والدخل، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على السلع والخدمات العامة. وعليه، فإن المشاركة، والحالة هذه، تصبح سياسية حينما تهدف إلى تخفيف حدة هذه الأوضاع أو التخلص منها من خلال الأنشطة العامة والجماعية.

وعلى أي حال فإن استشراف آفاق المشاركة السياسية عموماً خلال القرن الحادي والعشرين يدفع مرة أخرى إلى ضرورة تحدي بعض المقولات النظرية السائدة. فما آفاق المستقبل؟ نستطيع أن نشير إلى ثلاثة أبعاد مهمة:

أولاً: إمكانية تجاوز عمليات المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية للحدود الوطنية الضيقة لتنطلق إلى فضاءات أوسع وأكثر رحابة؛ الأمر الذي يحررها – على المستوى النظري – من هيمنة التفسيرات الأيديولوجية والرؤى الدوجماتية الضيقة. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى مفهوم عالم الاجتماع البريطاني رونالد روبرتسون Ronald Robertson حول دمج العناصر المحلية والعالمية معاً: Glocalization (Robertson,1995:25-26). فالعالم الذي نعيش فيه أضحى يتسم بنمط من الروابط المتشابكة على المستوى الجماعي، وهو ما قد يفضي إلى فكرة الوعي العالمي. وقد ظهر ذلك جلياً في حركات مناهضة العولمة الاقتصادية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وإنهاء الحروب والنزاعات.

ثانياً: تظل فعالية المشاركة السياسية وتأثيرها موضع تساؤل. فعلى الرغم من المسيرات الضخمة المعارضة للحرب على العراق 2003 في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو ما يظهر رغبة جانب كبير من الجماهير في الاهتمام بالمشاركة السياسية، فإن ذلك لم يستطع إيقاف آلة الحرب أو التأثير على السياسات الخاصة بها. ويبدو الأمر للرائي وكأنه أمام طريق مسدود حقاً. فالمشاركة السياسية لا تزال غير فاعلة وغير قادرة على التأثير الحقيقي. وعليه، فإن مستقبل المشاركة السياسية يتوقف على حسم هذه المعضلة. ولعل التوجه نحو استخدام آليات المشاركة المباشرة عبر الإنترنت وأعمال الاحتجاج وغيرها من أشكال المشاركة غير التقليدية – قد يسهم في إيجاد حل لهذه المعضلة.

ثالثاً: لعل قضايا الفقر والتخلف والتهميش تمثل أحد التحديات الكبرى عند إثارة قضية مستقبل المشاركة السياسية عموماً. فالإقصاء أو التهميش في المجال الاقتصادي والاجتماعي يترتب عليه إقصاء في المجال السياسي. وعليه، فإن مطلب الحق في التنمية المستدامة وما ينطوي عليه من حق في المشاركة السياسية يصبح مطلباً أساسياً لزيادة اهتمام المواطن ومشاركته في الحياة العامة.

على أن ذلك لا يمنع من القول: إن الأشكال المتعددة للمشاركة توجد – ولو بدرجات مختلفة – في نظم سياسية وثقافية متباينة، كما أنها تمارس في أطر اجتماعية واقتصادية متباينة كذلك.

المراجع:

Albrecht, S. (2006). Whose voice is heard in online deliberation? A study of participation and representation on political debates on the Internet. *Information, Communication & Society, 9(1)*: 62-82.

Almond, G., & Verba, S. (1963). *The civic culture; Political attitudes and democracy in five nations*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Bedjaoui, M. (1991). *The right to Development. Achievements and prospects*. Paris: UNESCO; Dordrecht, Netherlands: M. Nijhoff.

Bimber.B, (2001). Information and political engagement in America: The search for effects of information technology at the individual level. *Political Research Quarterly,* 54(1): 53-67.

Brack, A. & Noble, P, (2001). *E-democracy around the world*. Charleston, SC: Phil Noble & Associates.

Brady, H.., Verba, S. and Schlozman, K.(1995). Beyond SES: A resource model of political participation, *American Political Science Review* 89 (2): 271-94.

Clarke, N., Barnett, C., Cloke, P. and Malpass, A. (2007). Globalising the consumer: doing politics in an ethical register. *Political Geography,* 26 (3): 231-249.

Davis, R.(1999). *The web of politics: The internet's impact on the American political system*. New York: Oxford University Press.

Diamond, L. (1994).Toward democratic consolidation, *Journal of Democracy*, 5 (3): 4-17.

Esposito, J. (2002). *Unholy war: Terror in the name of Islam*, New York: Oxford University Press.

Fuller, G., (2003). *The future of political Islam*, New York: Palgrave.

Green, D. and Shapiro,I. (1994). *Pathologies of rational choice theory: A critique of applications in political science*. New Haven: Yale University Press.

Hay, C. (2007). *Why we hate politics*. Cambridge: Polity Press.

Hindman, M.(2008), *The Myth of dgital democracy*. Princeton: Princeton University Press.

Huntington, S & Nelson,J (1976). *No easy choice: Political participation in developing countries*. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Kitschelt,H. and Rehm,P. (2008). *Political participation in D*. Caramani (Ed). *Comparative Politics*: (445-472). Oxford: Oxford University Press.

Milbrath, L. (1965). *Political participation; How and why do people get involved in politics?* Chicago: Rand McNally.

Mossberger, K; Tolbert, C. and McNeal, R.(2008). *Digital citizenship: The internet, society, and participation*. Cambridge, Mass: MIT Press,

Murdock, G & Golding, P. (1989). Information poverty and political inequality: citizenship in the age of privatised communications. *Journal of Communication.,* 39(3): 180-193.

Parry, G, Moysen, G. and Day, N. (1992). *Political participation and democracy in Britain*. Cambridge: Cambridge Un press.

Pattie, C; Seyd, P. and Whiteley,P (2007). Citizenship and civic engagement: Attitudes and behaviour in Britain, *Political Studies*, 51(3): 443-468.

Robertson, R.(1995). Glocalization: Time-space and homogeneity-heterogeneity. in M. Featherstone, S. Lash and R. Robertson (Eds), *Global Modernities*. (pp. 25-44). London: Sage Publications.

Rosenstone, S. & Hansen, J. (1993). *Mobilization, Participation, and democracy in America. New topics in politics*. New York: Macmillan Pub. Co.

Rotberg, R. (2004). *When states fail: Causes and consequences*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Salisbury, R. (1975). Research on political participation, *American Journal of Political Science*, 19.(2): 323-341.

Scaff, L. (1975). Two concepts of political participation, *The Western Political Quarterly,* Vol. 28.(3): 447-462.

Schwartz, E.(1996). *Net activism: How citizens use the internet*. *Sebastapol, CA: Songline Studios*.

Stolle, D., Hooghe, M., and Micheletti, M., (2005). Politics in the supermarket: Political consumerism as a form of political participation, *International Political Science Review,* 26 (3): 245-269.

Teorell, J.(2006). Political participation and three theories of democracy: A research inventory and agenda. *European Journal of Political Research*. 45 (5): 787-810.

Theen, R., & Wilson, F. (2000). *Comparative politics: An introduction to seven countries*. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 3rd ed.

Tolbert, C. & McNeal, R.(2003). Unraveling the effects of the internet on political participation?, *Political Research Quarterly,* 56 (2): 175-185.

Van Deth, J.,(2001). *Studying political participation: Towards a theory of everything,*. Available from:
www.essex.ac.uk/ecpr/events/joint session/paperarchive/openable/ws3/deth.p04

Verba, S, & Nie, N. (1972). *Participation in America: Political democracy and social equality*. New York: Harper & Row.

Zakaria, F. (1997). *The rise of illiberal democracy*. Foreign Affairs. 76(6): 22-43.

Zukin, C. (2006). *A new engagement?: Political participation, civic life, and the changing American citizen*. Oxford: Oxford University Press.

قدم في: مارس 2009
أجيز في: مايو 2009

Political Participation: General Problematiques and Theoretical Issues

Hamdi Abdulrahman Hasan*

This study seeks to raise some theoretical problems associated with the concept of political participation. It also raises some important issues related to the major cognitive shifts occurring in the field of comparative politics. Perhaps the most notable of these issues is the question regarding the definition of the concept and its new trends. The paper tries to challenge the liberal concept of participation in order to make it more appropriate for all cultures and regions. Thus, it includes non-traditional, political activities, which were never covered by the classic literature of comparative politics.

This study is concerned with explaining political activities of citizens, and also takes into account the developments brought about by the technological revolution and its contemporary political effects. Finally, the study raises the issue of the right to participate in development and highlights the requirements for participation and the obstacles that stand in its way.

Key Words: Political participation , Political efficacy , Vrtual democracy , Social capital , Citizenship , Mobilization , Sustainable development

(*) Department of Political Sciences, College of Arts and Sciences , Zayed University , UAE.